ولذلك فان القيام بالاستثمار الإنتاجي يتطلب قدر مناسب من الادخارات والموارد النقدية والعينية في آن واحد حتى يتم تلافي حصول ركود أو تضخم في الاقتصاد .

وفي الدول المتقدمة تقل الحاجة للاستثمار وتزداد القدرة على الادخار بسبب توفر القدرات الإنتاجية الواسعة لديها والتي تتمثل بالعدد الكبير والمتنوع من المشروعات ذات الحجوم الإنتاجية الضخمة سواء كانت في مجالات الإنتاج المباشر أو في مجالات البنية التحتية التي توفر الخدمات للمشروعات الإنتاجية ، لذلك فان حاجتها للاستثمار تقل ، خاصة إذا تم الأخذ بالاعتبار ارتفاع رصيد راس المال الإنتاجي لديها ، وارتفاع حصة الفرد منه ، وانخفاض معدل النمو السكاني فيها ، في حين أن قدرتها على الادخار اكبر بسبب زيادة إنتاجها القومي والذي يفيض قدر مهم منه عن حاجتها للاستهلاك ويتحقق بشكل ادخارات عينية مهمة تتاح للاستثمار ، وكذلك ترتفع لديها القدرة على تحقيق ادخارات نقدية مهمة نتيجة ارتفاع دخولها القومية ، ومتوسط دخل الفرد فيها ، وبذلك يتحقق فائض نقدي من هذه الدخول يزيد عن حاجتها للاستهلاك ، ويتوفر بشكل ادخارات نقدية تتاح لتمويل عملية الاستثمار .

ونتيجة لما سبق فان القدرة المرتفعة على الادخار في الدول المتقدمة وتحقق ادخارات مرتفعة لديها تزيد عن حاجتها واستخدامها في استثماراتها تؤدي إلى تحويل مدخراتها الفائضة من الدول القليلة هذه وهي الدول المتقدمة إلى الدول الأخرى الكبيرة العدد وهي الدول النامية ، ولذلك فان المصدر الأساسي للتمويل الدولي يرتبط بهذه الدول المتقدمة بشكل أساسي بصورة مباشرة أو غير مباشرة نتيجة لذلك .